الثالث نقل عن الاكثر منع الاجود هو حذف الالف اكتفا بالفتحة وانما اجازه
الاخفش والمازني والفارسي فتبعهم المصنف ولهذا يذكره ابن الحاجب ولا ذكر
ايضا ثبوت اليا متحركة السابع قال في شرح الكافيه اذا كان في شرح الكافيه اذا اخر المضاف
الى يا المتكلم يا مشددة كبني قيل يا بني بالكسر او بني بالفتح لا غير قولها والفتح والكسر
وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر الكسر اجود ويوخذ من عبارة الحاجبية
قول الالفية والكافيه والعارة لها ويا ابت ويا ابت فتحا وكسرا قال ابن مالك
في شرح الكافيه وكسرها اكثر من فتحها قول الكافيه وبالالف دون اليا قال ابن مالك
في شرح كافيته وقولهم يا ابتا الالف فيه هي الالف التي يوصل بها لم اخر المنادي اذا كان
بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليس بدلا من ياء المتكلم كما في حسرتا وبلا سقا لان
ياء المتكلم لا تجامع هذه اليا فلا يجامع بدلها **فصل** في اسماء لازمة النداء قول الالفية
واطراد افي سب الانثى وزن يا خباثا قال ابن مالك القسم شرطه ان يكون من ثلاثي كالنوع الذي
بلغه وقد صرح به في التسهيل وشرحه وشرح الكافيه ونبه عليه في الشذوذ قولها والكافية
والامر هكذا من الثلاثي شرطه ان يكون مجردا من التسهيل والعمدة تاما متصرفا كامل التصرف
ذكره ابو حيان وابن قاسم وهي وارده على الشذوذ لا شرط التمام فانه نبه عليه قولها
ولا نص المغار به على انه يقاس بالشروط السابقة ونقله في البسيط عن سيبويه
باب الاستغاثة قول الالفية اذا استغيث اسم منادي خفضا باللام مفتوحا
قيل يرد عليه ثلاثة اشيا احدها انه اطلق قوله منادي خفضا باللام مفتوحا وبهم انه يجوز نداوه
بغير يا وذلك غير جائز فانه لا ينادي الا بيا والثاني انه قال خفضا باللام بصيغة
الجزم وليس بلازم وانما هو الاكثر ويجوز ان يجاب في اخره بالف معاقبة اللام كما ذكر في اخر الباب
وان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادي المطلق نحو يا زيد وذلك اقل هذه الحالات فيه وقد
ذكر الثلاثة في الكافيه الثالث انه قال مفتوحا وثم موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم نحو يا لي
واجيب عن الاول بانه يرشد اليه بعد ان كررت يا وعن الحالة الثانية بانه تعرض لها في اخر
ويهملها وعن الثالث بان كسر ما قبل ياء المتكلم معلوم ووجوبه في كل موضع قولها وفي سوى
ذلك بالكسر ائتيا من كسرها من المستغاث من اجله ما اذا دخلت على الضماير فان اللام تفتح
معها الا مع اليا **باب الندبة** قول الالفية والعبارة والكافيه ومنتهى المندوب

صله

صله بالالف قال ابن القسم فان قلت اطلق هنا وقيده في التسهيل بان لا يكون في اخره الف وها
كعبد الله دحياه قلت اطلاقه هنا موافق لاطلاق النحويين وصرح بعض المغاربة بجوازه وحكى عليه ابن
معطي في الغنيه قولها وواردها سكت قال في شرح العمدة الا مع الالف فان الها تلحقها في الوصل
مكسورة على اصل التقا الساكنين ومضمومة تشبيها بهاء الضمير والذي في شرح الكافيه ان ذلك مثل الضرورات
باب الترخيم قولها ترخيما احذف اخر المنادي شرطه ان يكون مستغاثا ولا مندوبا
صرح بذلك في العمدة وشرحها دون ساير كتبه واستدركه ابو حيان على التسهيل وقد ذكره ابن الحاجب
في كافيته على اختصارها قولها والعبارة لها والكافيه وجوزه مطلقا في كلما انث ما لها قال
في شرح الكافيه لا يشترط فيه الا العلمية وعدم الاضافة وقال ابو حيان ينبغي ان يقيد بان لا يكون
مما لازم النداء قولها والذي قد رخما بحذفها وفر بعد هو مذهب غاية النحويين واجاز سيبويه
ان يرخم ثانيا بعد حذف المبالغة من لم يراع المبالغة المحذوف فيقال في حادثة وارطاه يا حار
ويا ارطا قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان المونث يجوز في ترخيمه وجهان احدهما
حذف اليا وهو الاكثر والاخر نكل فيها بما قبلها كالحذف في منصور لكان قولا قول الالفية
والحلف في او وبها افتح نفي قال ابن هشام هذا يشترط ان لا يكون داليني على معنى فان كانا
بدلان كمصطفون ومصطفين فلا خلاف فيهما قال وكنت اجيب عنه في وقت بان هذين
ليس قبلها فتح في الحقيقة انها قبلها سكون وهو الالف المحذوفة ثم رايت لا يتم هذا التعسق
لا مسلمين كمصطفين في انه لا خلاف في حذفه ولا يقال فيه ذلك قول الالفية والكافيه
والعجز احذف من مركب قال ابو حيان لم يجي شي من ترخيم المركب تركيب مزج في كلام العرب وانما
قال النحويين بالقياس قول الالفية وقل ترخيم جملة وذا عمرو وقيل نقل المصنف في جميع كتبه عن
سيبويه انه روى ترخيم الجملة عن العرب وقال لم يلتفت الى من منعه قال ابو حيان
وهذا غير صحيح فلم ينص سيبويه على ترخيم ولا نعلم خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم
الا ما توهم هذا الرجل على سيبويه وقد ذكر ذلك في كتبه وليس بصحيح انتهى وقد مشى ابن الحاجب
على المنع كالحاده قولها وان نوبت بعد حذف ما حذف فاليا في استعمل بما فيه الف
مقتضاه ان لا يغير منه شي ويرد على اطلاقه صورتان مما كان مدغوما في المحذوف وهو ليد الالف
نحو يا تصادد وما يحاج فانه يرد اليه حركته التي كانت قبل الادغام فتحة او كسرة او ضمة فان كان
ساكنا في الاصل كالجادد حرك بالفتحة ذكر في شرح العمدة وما حذف لواو الجمع نحو قاضون فانه يرد

Copyright King Saud University